

الاستثمار في قطاع المكتبات والمعلومات (*)

Investing in the library and information sector

عرض وتعليق

د. أمل محمد المغربي

الإدارة العامة للمكتبات - جامعة المنصورة

Amlmaghraby1@gmail.com

الاستثمار من أهم الموضوعات التي تشغل المنظمات اليوم فهو يلعب دورا فعال في أداء المنظمات الخاصة في ظل التطور التكنولوجي والعلمي الهائل وبخاصة استثمار المعلومات من أهم العوامل والجوانب التي يجب الحرص عليها وعلى توفير مقوماتها وإدراك أهميتها وكيفية استخدامها وتوظيفها لصالح المنظمة تتمثل في تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين على النحو الذي يعزز من مستوى رضاهم عند توفير المعلومات فالاستثمار الناجح يتعلق بشكل أساسي بالخبرة العملية للتطبيقات التي أتت بها تكنولوجيا المعلومات.

يقوم الاستثمار على كل من المعلومات كسلعة يمكن صناعتها وتسويقها ومؤسسات تعمل على صناعة وضخ المعلومات واستثمارها لصناعه اقتصاد المعرفة الذي يشكل دعم لعملية التنمية والوعي المعلوماتي

ويعد الاستثمار في المعلومات من أهم العوامل والعناصر التي تؤثر على أداء المنظمة حيث يساهم بشكل كبير في مدى نجاح وفعالية المنظمة مما ينعكس على إنتاجية المنظمات وأرباحها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، اقتصاد المعرفة، صناعة المعلومات، مؤسسات المعلومات.

(*) ربيحي عليان، أمل المغربي؛ تقديم محمد فتحي عبد الهادي. (2023). الاستثمار في قطاع المكتبات والمعلومات. القاهرة: دار العلال للنشر والتوزيع. 377ص، 24سم.

إن التأكيد على دور المعرفة خاصة منها العلمية والتكنولوجية في الاقتصاديات المعاصرة تفرضه العلاقة بين السوق والحاجة إلى إرضاء الرغبات ومن أجل ضمان هذه العلاقة بشكل جيد التي تنطوي في صميمها على عملية الابتكار فلا بد من إدارة المعارف لتعظيم فائدة الاقتصاد والمجتمع. فالمعرفة التي قد تكون علمية أو تكنولوجية إلى جانب الرقمية وغير الكمية كلها تلعب دوراً في تجسيد الأفكار والتصورات والقرارات.

كما نجد أن المعرفة ورأس المال الفكري هذه الأيام من أهم متطلبات مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة حيث إنه سلاح للتنافس في بيئة سريعة التغيير، وضرورة لاستمراريتها ونجاحها وتطوير عملياتها ومنتجاتها وخدماتها وتحقيق القيمة المضافة لها فرأس المال الفكري مورداً استراتيجياً مهماً ومورداً لتوليد الثروة للمنظمات وللأفراد كذلك كما يسهم في إيجاد المنظمات الذكية ولذلك فإن التنافس بين المنظمات سيكون بالعقول المتميزة بذكائها.

كما يعتبر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من الاستثمارات المهمة التي أثبتت نجاحها في العديد من المؤسسات سواء على المستوى العربي أو الأجنبي ويرجع هذا التوسع في الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلى عدة أسباب منها حاجة المنظمات المعاصرة لها لمواجهة التحديات العديدة التي تواجهها ومن ذلك الاضطراب البيئي وزيادة حدة المنافسة وزيادة اهتمام المنظمات بمسؤوليتها الاجتماعية وتغير قوة العمل وارتفاع وعى المستهلكين وزيادة توقعاتهم وتصاعد الابتكارات وإلى غير ذلك من التحديات.

ويعد الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار والتجديد شرطاً لازماً لتحقيق تنافسية الصناعات العربية ويعتمد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عنصرين أساسيين وهما إعداد السياسات والإستراتيجيات اللازمة وإقامة بنية تحتية جيدة وذلك لجذب الاستثمار.

يمكن القول أن أول من استخدم أسلوب تسويق المعلومات وخدمات المكتبات والمعلومات هي المكتبات الأمريكية التي استفادت كثيراً من نظريات وعلوم التسويق وخصوصاً تلك المستخدمة أو الموجهة نحو المؤسسات العامة التي لا تهدف إلى الربح، مثل المؤسسات الاجتماعية والتي تعد المكتبات وحده منها وقد حدث نوع من سوء الفهم أو الخلط بين مفهوم التسويق ومفهوم البيع في بدايه الأمر عند أخصائي المكتبات والعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات المختلفة مما أدى إلى نوع من المعارضة من طرفهم لعمليات وبرامج وأنشطة تسويق

الخدمات المكتبية والمعلوماتية، وقد وضح بعضهم الفرق بين المفهومين على أساس أن التسويق هو خلق الرغبة لاقتناء المنتج أو الخدمة، بينما البيع هو إرضاء وتلبية هذه الرغبة عند المستهلك أو الجمهور وبمعنى أكثر وضوحاً يمكن القول أن التسويق إيجاد الوعى أو الإدراك والحاجة أو الطلب لخدمة أو منتج معين.

وعندما بدأت فكرة تسويق خدمات المكتبات والمعلومات بمقابل مادي أو الحصول على رسوم مقابل بعض الخدمات التي تقدمها مؤسسات المعلومات (غير الربحية) في أذهان بعض المكتبيين واختصاصى المعلومات الذين رأوا في عملية التسويق دعماً لميزانية المكتبة ودعماً لخدماتها في زمن انكماش ميزانيتها.

ومن الدواعى للأخذ بالمفهوم التسويقي في أداء الخدمات أننا نعيش اليوم في ثورة المعلومات والاتصالات التي اتاحت انتقال الأفكار والمهارات مما أحدث ثورة في التطلعات لدى الأفراد والجماعات ومن خلال تبني المكتبات للمفهوم التسويقي حصلت على العديد من المزايا منها الاتجاه نحو تحسين الأداء في أساليب إنجاز أهداف المكتبات وبالتالي قيامها بتنسيق أنشطتها التسويقية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهدافها وتقديم خدماتها بالشكل الذي يجعلها ترضى جمهور المستفيدين منها، فالهدف الرئيس من تسويق الخدمات هو سد الفجوة بين المؤسسات ومجتمع المستفيدين ولكن واجهت المؤسسات تحديات كبيرة تتمثل في انخفاض ميزانيتها ومواردها مما جعل تسويقها لخدماتها إحدى استراتيجيات الحديثة لاستثمار مواردها المحدودة وزيادة الإفادة منها ويضمن لها الاستمرار في بيئة تتصف بالتقلب المستمر والتنافس الشديد.

أما على المستوى الوطنى فيلعب تسويق المعلومات دوراً كبيراً وبارزاً في تحقيق أهداف التنمية الشاملة وبخاصة الاقتصادية منها. إذ تعد المعلومات سلعة لها قيمة اقتصادية كبيرة، كما أن صناعة المعلومات هي بالفعل إحدى الصناعات الرئيسة التي تدر دخلاً كبيراً على المستوى الوطنى وبخاصة في الدول المتقدمة.

وبسبب زيادة المعلومات واعتبارها كمصدر اقتصادى ساعدت في فتح أسواق ومجالات عمل جديدة ووجود شركات ومؤسسات تتعامل معها والتي أصبحت تدر أموالاً كثيرة دون الحاجة إلى توفر مستلزمات مكانية أو أجهزة مكلفة وهو ما عرف بصناعة المعلومات والتي بدورها أدت إلى ظهور ما يسمى بمؤسسات خدمات المعلومات بالقطاع الخاص وهي المؤسسة

المنشأة بواسطة فرد أو شركة والتي تتيح للمستفيد البحث فيما لديها من قواعد بيانات محسبة ببيوجرافية أو نصية مع التنوية عن أماكن وجود أوعية المعلومات وذلك بمقابل مادي ولا تنتهي إلى أي جهة حكومية.

ساعدت تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في ظهور نظم متكاملة للمعلومات، على مستوى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدول الصناعية وعدد من الدول النامية، كذلك على مستوى النظم والشبكات الوطنية والقطاعية للمعلومات.

وتؤكد التجارب الدولية الرائدة في استراتيجيات الاستثمار أن فلسفة ومنهج التخطيط في مجال الاستثمار في مختلف ركائز اقتصاد المعرفة يركز على مبدأ الشراكة المجتمعية بين كل شركاء التنمية، الأمر الذي يتطلب تطوير أسس المشاركة في التمويل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بحيث الجمع بين التمويل الخاص والعام ودون أن يعنى هذا تخلى الدولة عن مسؤوليتها تجاه الإشراف والتوجيه وتوفير وإتاحة المعرفة لجميع أفراد ومؤسسات المجتمع.

ويعتبر من يمتلك تقنيات ونظم معلومات متطورة هو الأقوى، لأن قدرة الانسان على استثمار الموارد الأخرى مرهون بقدرته على توفير المعلومات وتنظيمها وحسن استثمارها ولأن الدور الذي تؤديه المعلومات في تحقيق عملية التنمية كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج ومورد استثماري حيوي للتنمية.

لذا تسابقت كثير من حكومات العالم العربي خلال السنوات الأخيرة وبشكل لافت للنظر الانتقال إلى مجتمع المعلومات، ومنه التحول إلى اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الرقمي. كما تُنفق كثيرا من المنظمات والمؤسسات مبالغ مالية ضخمة لاعتماد نظم المعلومات والمعارف لأغراض مختلفة، منها أساساً تحسين مستويات الأداء والتنافسية؛ مما أدى إلى ظهور العديد من النماذج الاستثمارية العربية في قطاع المكتبات والمعلومات كما وجدت مؤسسات المعلومات التجارية المنتجة لقواعد البيانات التي تهتم بالمحتوى الرقمي وصناعته وتسويقه من أجل الاستثمار.

هذا ويهدف الكتاب لتقديم عرض متكامل لموضوع الاستثمار وتجارة المعلومات مع التعريف بنماذج عربية استثمارية رائدة في هذا المجال وتضمن الكتاب تسعة فصول، الفصل الأول "ماهية الاستثمار" وفيه تم التعريف بماهية الاستثمار والميزة التنافسية وعلاقتها بالاستثمار المعرفي ودورها في تحسين أداء المنظمة، الفصل الثاني "استثمار اقتصاد المعرفة"

سلط الضوء على استثمار اقتصاد المعرفة من خلال النشأة والأهمية والمحاور والاستراتيجيات مع تقديم بعض من تجارب الدول الناجحة في التحول إلى اقتصاد المعرفة، وتناول الفصل الثالث "استثمار تكنولوجيا المعلومات"، أما الفصل الرابع "رأس المال الفكري والبشري" كمتطلب أساسي للاستثمار في قطاع المعلومات"، الفصل الخامس "صناعة المعلومات" والذي تناول صناعة المعلومات من حيث الأهمية والتقسيمات والمكونات وعلاقتها بعناصر المحتوى المعلوماتي مع تناول تجربة الصين في صناعة المعلومات وتقديم مقترحات لتشجيع الاستثمار في صناعة المحتوى، أما الفصل السادس "اقتصاد المعلومات" وفيه تناول أهمية اقتصاد المعلومات في قطاع المعلومات مع تناول دور المعلومات في عملية التنمية، والفصل السابع "الوعي المعلوماتي" من حيث المفهوم والمعايير والمستويات مع توضيح دور المكتبات في الوعي المعلومات مع تسليط الضوء على تسويق المعلومات وأنشطته وأساليب تسويقه، والفصل الثامن "شركات القطاع الخاص في مجال المعلومات" وفي هذا الفصل تم تناول صناعة النشر ومؤسسات المعلومات مروراً بالتجارة الالكترونية وبخاصة تجارة المعلومات في مؤسسات القطاع الخاص وعلاقتها البحثية بالجامعات وقواعد البيانات مع تسليط الضوء على الملكية الفكرية وقوانينها في البيئة العربية والرقمية، وجاء الفصل التاسع "التجارب العربية الاستثمارية في مجال المكتبات والمعلومات" وفيه تم تناول التجارب العربية وخدماتها.